

مسيلة ابتداءً به وضع بيع درهمين
 ودينار بدرهم ودينارين وبيع كبر
 وشعير بضعفها استحسانا وقال زفر
 والثاني لا يصح قياسا وضع بيع احد عشر
 درهما بعشرة دراهم ودينارين جعلت
 العشرة بمثلها والدينار بدرهم وضع بيع
 درهم صحيح ودرهمين غلة بدرهمين
 صحيحين ودرهم غلة الغلة ما ياحنة
 التجار ويرده بيت المال وضع بيع دينار
 بعشرة عليه اي علي البايح او بعشرة
 مطلقة ودفع الديناري في الصورتين
 وتقاص العشرة بالعشرة فسقط حق
 المطالبة وصحت المقاصة في الثانية
 استحسانا وقال زفر لا يصح وهو القياس
 وغالب الفضة والذهب فضة وذهب

حتى

حتى لا يصح بيع الفضة الخالصة بمصا
 اي بغالب الفضة ولا يصح بيع بعضها
 ببعضها او بالخالصة اي ببعض الدراهم
 التي غلب عليها الفضة ببعض الدراهم
 الدراهم التي غلب عليها الفضة الامتسا
 وياوزنا ولا يصح الاستقراض بها اي بالدر
 اهرم والدنانير التي غلب عليها الفضة
 والذهب الاوزنا وغالب الغش من الك
 هب والفضة ليس في حكم الدراهم
 والدنانير فيصح بيعها اي بيع الدراهم
 والدنانير التي غلب عليها الغش بجنسها
 متفاضلا ويصرف الجنس في خلاف
 الجنس ولكن بشرط التفاضل وضع التبايع
 والاستقراض بما يروج من الدراهم
 والدنانير التي غلب عليها الغش وزنا